الاعتبارات الاستراتيجية للأقتراع الالكتروني في الانتخابات العراقية

الدكتور

حازم بدري أحمد

كلية التربية للبنات/الجامعة العراقية

الملخص

يُعتبر السياق الذي يتم تطبيق التكنولوجيا في إطاره من الاعتبارات الهامة ويكون ذلك صحيحاً على وجه الخصوص عند اختيار تكنولوجيا جديدة للعمليات الانتخابية ، والتي يكون لها أثر مباشر على رؤية المواطنين للعملية الانتخابية برمتها وتستخدمها الادارة الانتخابية لاغراض تثبيت ظاهرة انتخابية متقدمة.تتعلق الانتخابات عند اختيار تكنولوجيا محددة بتقديم خدمة للناخبين والمرشحين ،وتكون مستوى الخدمة، من حيث سهولة الاستخدام ودرجة رضا الناخبين وكذلك إدراك المستخدمين للتكنولوجيا هي جوانب يجب أن تحظى بالأولوية بالنسبة للإدارة الانتخابية من أجل ضمان عدم تعرض مصداقية العملية الانتخابية للخطر، من خلال اعتماد عدد من الإستراتيجيات التي يمكن تبنيها للحد من توقعات المستخدمين غير الواقعية أو من شكوكهم وكذلك لضمان ثقتهم .على غرار كل عملية انتخابية، يعتبر اعتماد الاقتراع الالكتروني عملية حساسة. وبالتالي، يجب أن يخضع اعتماد هذا النظام لبناء عمليات سياسية وتوافقية كاملة. ويبقى تقبل الناخبين والمرشحين للنظام المختار وثقتهم بأنه سيعطي نتائج انتخابية دقيقة وعادلة، هو المعيار الأساسي لأي نظام. ومن الضروري أن تتمتع الادارة الانتخابية بالموارد الكافية وبتفويض واضح لإدارة هذه العملية ومراقبتها. فضلاً عن ذلك، برهنت التجربة أن أهمية عملية تقييم هذا النظام ودمجه في إدارة الانتخابات وتكييفه مع المجتمع، هو بأهمية التكنولوجيا بحد ذاتها لجهة دمج هذا النظام بشكل ناجح في العملية الانتخابية،إلا أن التحدي الأكبر أمام ذلك يكمن في صعوبة وضرورة التحقق من هوية الناخب. وسيحتاج الأمر إلى تطوير وسائل ناجعة وقليلة الكلفة للتحقق من الهوية وتنفيذها.**إعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي لواقع الإدارة والعمليات الانتخابية التي استخدمت التكنولوجيا في الانتخابات بشكلها الجزئي(جمع النتائج) وصولاً بالتحليل لاعتبارات ستراتيجية لتعميم التجربة في التثبت من هوية الناخب الكترونيا والتصويت الالكتروني مستقبلاً بعد بناء محفظة ستراتيجية تاخذ بنظر الاعتبار الامكانات والفرص والتحديات التي تواجهها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.**

ركز البحث الحالي على التوصيات الآتية:-

1- استحداث دائرة تكنولوجيا الانتخابات تأخذ على عاتقها ادارة تكنولوجيا الانتخابات على ان تضم اقسام ادارة البيانات وسجل الناخبين وتكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى اضافة قسم ادارة المعرفة الانتخابية.

2- اعتماد ستراتيجية المكتسبات السريعة من خلال التطبيق المرحلي والمتدرج والممنهج.

٣- توسيع الحوار مع الشركاء من خلال المؤتمرات والورش لتثبيت القناعات بادخال التكنلوجيا للانتخابات.

٤-إقامة حملات توعية توضح مزايا الإستخدام التكنولوجي في الانتخابات والضمانات التي يحققها لنزاهة وشفافية الانتخابات.

الفصل الاول

المقدمة

التغيير في المؤسسات عملية معقدة ونشطة ومتواصلة قد تتسم بعض الاحيان بالفوضى مما يسبب إرباكاً للعاملين ، وبرغم الجهود الكبيرة التي تبذلها هذه المؤسسات فان برامج التغيير ربما تبدو في المحصلة النهائية أقرب الى الاخفاق منها الى النجاح.فما بالك بإدخال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإدارة البيانات في العملية الانتخابية الذي سيتمخض عنه كل من الاهتمام والقلق بين الناخبين،والكيانات السياسية والمجتمع بصورة عامة.تعتمد أغلب الإدارات الانتخابية حول العالم على التكنولوجيا الحديثة لتحسين العملية الانتخابية. وتتراوح وسائل التكنولوجيا من استخدام أدوات الأتمتة المكتبية البسيطة، كبرامج معالجة النصوص وجداول البيانات إلى أدوات معالجة البيانات الأكثر تعقيداً، كأنظمة إدارة قواعد البيانات والمسح الضوئي وأنظمة المعلومات الجغرافية وصولاً الى استخدامها في عمليات تسجيل الناخبين (الكشف عن هوية الناخبين

الكترونياً) ،و اجراءآت الاقتراع(تصويت الناخبين الكترونياً) ، وجمع النتائج(احصاء نتائج الانتخابات للمحطات الفرعية الكترونياً وجمعها بهدف اعلانها).بعض هذه الأدوات متاحة ، كما أن نقاط القوة والضعف بها معروفة، إلا أنه في كل عام ثمة تكنولوجيا وأدوات جديدة غير معروفة تجد طريقها إلى التطبيق في الادارات الانتخابية حول العالم . على سبيل المثال، تُستخدم عدة أنظمة للاقتراع تعتمد على أتمتة التسجيل وعد الأصوات واحتساب النتائج وهناك أنظمة أخرى تقوم بالتحقق من أهلية الناخبين والتحقق من هويتهم. كما تقوم بعض البلدان أيضاً بتجربة الاقتراع عبر الإنترنت والهاتف الخليوي(ديون،٢٠٠٦،ص٣٠٤-٣٠٦). تهدف كل هذه الجهود إلى ضمان مصداقية العملية الديمقراطية وموثوقية نتائج الانتخابات،ورغم أن هذه التكنولوجيا تفتح آفاقاً جديدة وتمنح إمكانيات جديدة للعملية الانتخابية، خاصةً بالنسبة لعمليات الاقتراع، غير أنها قد تنطوي على مخاطر غير متوقعة، كزيادة بيع الأصوات أو صعوبة تدقيق نتائج الانتخابات .من بين وسائل التكنولوجيا الجديدة التي تم إدخالها ، يتركز الاهتمام العام أساساً على تلك التي تدعم الاقتراع الإلكتروني، والذي يأتي منسجماً والهدف من تكنولوجيا الانتخابات ذات الأثر على مجموعة متنوعة من الأنشطة المتعلقة بإدارة الانتخابات(عنيدة،٢٠١٠،ص٣٤-٣٥).

الاهمية

يُعتبر السياق الذي يتم تطبيق التكنولوجيا في إطاره من الاعتبارات الهامة ويكون ذلك صحيحاً على وجه الخصوص عند اختيار تكنولوجيا جديدة للعمليات الانتخابية، ونظراً إلى أن وسائل التكنولوجيا المختلفة قد صارت متاحة، فإن الإدارة الانتخابية لا تقوم بتقييم نفسها في النهوض بالمهام المتعلقة بادارتها للانتخابات فحسب، ولكنها أيضاً تقيم أثرها على المواطنين، ونتيجة لذلك، هناك وسائل للتكنولوجيا خاصة بالأتمتة المكتبية والمحاسبة تستخدمها الإدارة الانتخابية لأغراض الإدارة. وهناك وسائل أخرى للتكنولوجيا، كتلك الخاصة بتسجيل الناخبين وأنظمة الانتخاب والتي يكون لها أثر مباشر على رؤية المواطنين للعملية الانتخابية برمتها تستخدمها الادارة الانتخابية لاغراض تثبيت ظاهرة انتخابية متقدمة.كما يُحتمل أيضاً أن تكون هناك معارضة سياسية للتجديد أو التغيير. فالانتخابات بطبيعتها تتسم بالحساسية السياسية، لذا فإن تطبيق التكنولوجيا الجديدة قد تنتج عنه تبعات سياسية .فحين لا تثق الكيانات السياسية ولا الناخبون في التكنولوجيا، قد يتأخر تنفيذ المشروع أو قد يتوقف تماماً. مثلاً، إدخال الاقتراع عن طريق الإنترنت أو الهاتف قد يزيد من إمكانية الوصول إلى وسائل الاقتراع، لكنه قد يزيد أيضاً من الشكوك حول وقوع التزوير، وقد تمنع أيضاً البيروقراطية التجديد أو التغيير، خاصةً حين ينطوي النظام القائم على مصالح أطراف بعينها. فإدخال التكنولوجيا في الغالب يغير من طبيعة المكان بتغير الاحتياج إلى مهارات بعينها.كذلك قد تخضع التغييرات المقترحة في التكنولوجيا إلى التساؤلات ، مما قد يُعد طريقة ناجعة لقياس ردود أفعال المواطنين وتحفيز اهتمام الإعلام. فالتجاوب الفعال من قبل الإدارة الانتخابية مع التساؤلات والتقييمات المستقلة في مرحلة مبكرة من العملية تعزز على الأرجح من الثقة والتفاهم من قبل أصحاب الشأن، كما ان للأمن تأثير على النجاح المرتقب للعملية الانتخابية خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، في حالة احتمال تعطل العملية الانتخابية من جراء الانفلات الامني أو أعمال التخريب، يجب أن تكون التكنولوجيا المختارة قوية ومرنة كي تظل تعمل، حتى عند توقف جزء من العملية. قد ينطوي الأمر على إستراتيجيات كإنشاء نسخ احتياطية متعددة من البيانات في مواقع عديدة أو ضمان أن الشبكات ستظل تعمل حتى عند تعطل رابط أو أكثر. قد يكون من الأفضل أن تكون هناك أنظمة يدوية احتياطية كي تُستخدم حال وقوع إخفاق في النظام ولايمكن إصلاحه، ومن جانب آخر فان تنفيذ أنظمة التسجيل الرقمي للناخبين واستخدام أنظمة الاقتراع الإلكتروني تعني في المعتاد تغيير الإطار التشريعي والقوانين والتعليمات،وينبغي إن لزم

الأمر، الموافقة على التغييرات التشريعية قبل تخصيص الموارد المالية لتطوير وتنفيذ الأنظمة والتكنولوجيا الجديدة (simons,2007,PP:45-57). ان أهمية البحث تكمن في ان المفوضية تعيش الآن:

١. الرضا المبالغ فيه عن الوضع الحالي للمفوضية ، لذا فانها تعيش على طموحات متواضعة وترضى بالقليل من الانجازات .

٢. ضعف إدارة المستقبل بسب الافتقار لوجود رؤية واضحة أو ضعف القدرة على توصيلها الى جميع العاملين واصحاب العلاقة والشركاء والجمهور الذي تستهدفه المفوضية.

٣. الاخفاق في تحقيق الانتصارات على المدى البعيد.

٤. ان تكنولوجيا الانتخابات في المفوضية لها آثار مرتقبة للتغيير ، وبالتالي فهي تجابه بالمقاومة بسبب مقاومة بعض العاملين للتغيير والخوف من المجهول من فقدان المصالح المكتسبة .

٥. عدم وجود دائرة متخصصة بتكنولوجيا الانتخابات تضم جميع العاملين في التخصصات التقنية للمعلومات وادارة البيانات والاتصالات .

مشكلة البحث

تشكل إدارة الانتخابات وتنظيمها مسألة تحدٍّ استثنائية شائكة. ولطالما عُرفت الانتخابات بأنها أكبر العمليات التي يقوم بها أي بلد في أوقات السلم وأكثرها تعقيداً. فهي لا تعكس التحضيرات اللوجستية المعقدة فحسب، بل تدرك المناخ السياسي المحتدم الذي تجري فيه الانتخابات. وفي هذا السياق، ينبغي التمكن من الدفاع عن أي قرار أساسي يؤخذ بالنسبة إلى تنظيم الانتخابات وإدارتها أمام المراقبة أو التحديات السياسية، فمشكلة البحث تتناول:مدى تطبيق التكنولوجيا في الانتخابات،ومدى مقبولية الكيانات السياسية والناخبين لمستوى التكنولوجيا المنفذة،ومديات توفر الخبرات والاجهزة والبرامج التقنية المستخدمة في تيسير الاقتراع الالكتروني.

هدف البحث

يهدف البحث الحالي الى ايجاد اعتبارات ستراتيجية للاقتراع الالكتروني في الانتخابات العراقية وبناء محفظة ستراتيجية لتحديد الخيارات الستراتيجية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي، حيث تم القيام بدراسة بحثية استقرائية في واقع الإدارة والعمليات الانتخابية العراقية التي تناقش الاقتراع الالكتروني ويتبع البحث المنهج التحليلي لبيان طبيعة خصائص الاعتبارات الستراتيجية للاقتراع الالكتروني وما يرتبط بها من وسائل وأساليب المحفظة الستراتيجية.

الفصل الثاني
الاطار التطبيقي

تقوم المعايير الانتخابية الدولية على مبادئ أساسية عديدة يؤدي تطبيقها، بالإضافة إلى العوامل التاريخية والسياسية والثقافية والدينية المختلفة على المستوى الوطني، إلى عمليات انتخابية فريدة في كل بلد. فالانتخابات، بشكلها الحالي، تعود بجذورها إلى العمليات الانتخابية التي وُضعت في منتصف إلى أواخر القرن التاسع عشر في المجتمعات التي كانت حديثة العهد بالديمقراطية آنذاك. وفي ذلك الوقت، تم استحداث العديد من المفاهيم الانتخابية. كان أحدها هو الاقتراع السري الذي يستلزم الاستعانة بواجهة اقتراع مجهلّة، تكون في المعتاد ورقة اقتراع مطبوعة. وتمثل مفهوم آخر في الاتساع التدريجي للحق في الانتخاب مما يستلزم أن تحتفظ السلطات بسجلات مطبوعة بأسماء الناخبين المؤهلين. كما أن اتساع حق الانتخاب

أدى، بدوره ، إلى ظهور الحاجة إلى إدارة عملية التواصل مع الأغلبية العظمى من الناخبين، وأخذ وعد أصواتهم.وتم تلبية ماتقدم في أعلاه باستخدام التكنولوجيا المتاحة آنذاك، والتي شملت المطابع وأدوات الكتابة وأقلام الكتابة ذات الريشة وأقلام الحبر السائل والآلات الكاتبة. غير أن أغلب العمليات وقتها (ولا تزال إلى الآن في بعض المناطق) يدوية. فالقوائم الانتخابية كانت تدون يدوياً أو تكتب بالآلات الكاتبة يدوياً، وتُحفظ في سجلات وبطاقات. وكانت أوراق الاقتراع يتم توزيعها وتعليمها وعدها يدوياً. كما كانت نتائج الانتخابات تُحسب وتُعلن بواسطة لوحة الإحصاء اليدوية أو المطبوعة (Padgett,2007,PP28-30).خلال السنوات العشرين المنصرمة، إعتمد من يتولى إدارة الانتخابات نوعين أساسيين من التكنولوجيا في العملية الانتخابية هما:

١-أنظمة قاعدة البيانات(database systems) : لدعم أنظمة تسجيل الناخبين.

٢-أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS):لإعادة التقسيم والتخطيط اللوجستي.

وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الطريقتين اللتين اعتمدتا جلبتا للعملية الانتخابية فوائد جمّة من حيث الفعالية، كانتا قد استمدتا من مجالات أخرى حيث تم تطوير التكنولوجيا وفحصها بدقة وعمق. ولكن حتى الآن لايوجد بلد ديمقراطي وصل هذا المستوى من الحداثة على صعيد إدارة الانتخابات محلياً. غير أن الأنظمة التي تستعمل جزئياً التكنولوجيا الالكترونية تقدم عدداً كبيراً من الحلول طبّق الكثير منها في عدد من البلدان. وكثيرة هي العوامل التي تحدد إدخال الطرق اليدوية والطرق الالكترونية في هذه الأنظمة الهجينة(Rosenfeld,2007,PP:27-28).

الاقتراع الالكتروني

تواجه الادارات الانتخابية تحديات كثيرة في تقييم منافع اعتماد الاقتراع الالكتروني. بداية، تشمل هذه التحديات تأمين الموارد الضرورية لمراقبة عملية التقييم و/أو التطوير وإدارتها بشكل فعّال، وغالباً ما يُنظر إلى اعتماد الاقتراع الالكتروني على أنه عملية إصلاحية إنتخابية كبرى. وبالتالي، في معظم البلدان التي طَبّقت الاقتراع الالكتروني، تم اعتماد هذا الأخير تدريجياً. وجرى ذلك عبر برنامج تجريبي واعتماد مرحلي خلال انتخابات عديدة مما مكّن الكيانات السياسية والناخبين والإدارات الانتخابية من التكيّف مع هذه التكنولوجيا الجديدة. تسمح هذه المقاربة التدريجية بإجراء التعديلات تباعاً ومن إيقاف العملية في حال نشوء أي صعوبات طارئة.ومن بين الحجج المقدمة لدعم اعتماد الاقتراع الالكتروني أنه أقل كلفة من غيره. غير أن تطوير النظام التقليدي في حقل المعلوماتية يفيد بأن شراء نظام ما لا يتطلب بالأساس سوى ٢٥% من كلفة النظام على مدى مدته الزمنية المتوقّعة. أما التكاليف اللاحقة الواجب احتسابها فهي: الصيانة والتصليح،التخزين الآمن،إعادة البرمجة والتطوير، توظيف العاملين والاحتفاظ بهم، التدقيق في التكاليف والتحقق منها، وتدريب العاملين المؤقتين في محطات الاقتراع.ويقترن الاقتراع الالكتروني بالمنافع التالية:

١. يسمح بإجراء اقتراعات عديدة في موقع الاقتراع وبتفادي الصعوبات اللوجستية المعتادة.
٢. يمكن أن يحدّ من إمكانية إدلاء الناخبين بورقة غير صالحة.
٣. يحدّ من إدلاء الناخبين اكثر من مرة .
٤. يسمح بإدخال صور المرشحين على ورقة الاقتراع بأقل كلفة.
٥. يسمح باحتساب الأصوات بسرعة أكبر في غضون دقائق معدودة من إقفال الاقتراع.
٦. يسمح بإزالة إمكانية وقوع أخطاء بشرية أو احتيالات مقرونة بالانتخابات اليدوية.
٧. يعطي الناخبين الأميين والمعوقين حرية أكبر للإدلاء بصوتهم.في الوقت الذي لا زال فيه استخدام الوسائل اليدوية لعد أوراق الاقتراع وفرزها هو الأكثر شيوعاً، تتزايد مظاهر اللجوء لأتمتة وسائل الاقتراع وعد الأصوات وفعاليتها، حيث يرتفع عدد

البلدان التي تلجأ لاستخدامها شيئاً فشيئاً. والوسائل التكنولوجية يمكن أن تكون أقل كلفة، وأسرع وأكثر دقة من عمليات عد الأصوات اليدوية. كما ويمكنها الإسهام في تطوير العملية الديمقراطية برمتها، من خلال تسهيل عمليات العد في ظل نظم انتخابية معقدة(Schneier,2004,PP:12-15).

وقبل الدخول بشرح التحديات الانتخابية فيما لو استخدمت التكنولوجيا وكيفية معالجتها في البيئة الانتخابية العراقية لابد من سرد الوسائل التكنولوجية للخيارات الانتخابية على شكل نماذج تطبيقية وكالآتي:

النموذج التطبيقي الاول

الوسائل التكنولوجية لتحديد هويات الناخبين والتحقق منها:

١.إنشاء قاعدة بيانات وجداول للناخبين ، عن طريق استخلاص بيانات الناخبين من قاعدة رقم الناخب بعد أن يضم إليها بيانات غير المسموح لهم بالتصويت،وتحديد الدوائر الانتخابية ،واستخدام برامج نظم المعلومات الجغرافية وبرمجيات أخرى لحساب:الكثافة السكانية مقارنة بعدد النواب، الترابط والاتصال الجغرافي للدائرة،مطابقتها للتقسيم الإداري،ربط توزيع المراكز الانتخابية بقاعدة بيانات الناخبين ومحال إقامتهم.

٢.إحتواء الحاسوب على نسخة مشفرة من قاعدة بيانات الناخبين ولا يحتاج إلى ربط شبكي مركزي.

٣.يقدم المواطن بطاقة الرقم الانتخابي الخاصة به.

٤.يتولي موظف المركز الانتخابي إدخال بطاقة الناخب في قارئ البطاقات الالكتروني.

٥.إذا تطابقت بيانات الناخب مع بيانات الحاسوب تتأكد بهذا أهلية المواطن للتصويت.

٦.يقوم الحاسب بطباعة إيصال من نسختين ببيانات الناخب الإسم والعنوان والرقم الانتخابي يوقع الناخب على نسخة من الإيصال ويستلم النسخة الأخرى ليحتفظ بها.

٧.التعامل مع الناخبين في حالة أن المواطن لجأ إلى مركز انتخابي غير مقيد بها ولكن يقع في نفس الدائرة الانتخابية ، بارشاده الى المركز المعني به.يستخدم هذا النموذج في دول كاليابان والولايات المتحدة والمكسيك والسويد وبلجيكا وفرنسا والبرتغال(Buchsbaum,2004,PP:44-45).

النموذج التطبيقي الثاني

التكنولوجيا الخاصة بعمليات الاقتراع وعد الأصوات:

يواجه من يتولى إدارة الانتخابات قراراً أساسياً: هل يبحثون عن نظام اقتراع الكتروني جاهز أو يضعون نظاماً مفصّلاً وفقاً لحاجات البلد؟ يستتبع النظام الجاهز بطبيعة الحال، في حال اعتمد، تعديلات إضافية على العملية الانتخابية لتتماشى مع النظام. من جهة أخرى، ينسجم النظام المفصّل وفقاً لحاجات البلد بسهولة أكبر مع العملية الانتخابية. غير أن وضع النظام المفصل يستغرق وقتاً أطول ويضيف تحديات أخرى لجهة إدارة عملية التطوير على عكس القيام بمجرد عملية تقييمية.ويشمل النموذج النظامين التاليين:

١.نظام التسجيل المباشر الالكتروني Direct Recording Electronic system (DRE)

تم تطوير اجهزة ونظم الاقتراع الالكتروني التي تعمل ببطاقات الاقتراع المثقوبة، حيث كان الناخبون يقومون بثقب ورقة الاقتراع، بواسطة جهاز لثقبها يتم توفيره لهم، وذلك مقابل أو بجانب اسم المرشح المنتخب من قبلهم. بعدها كانت توضع تلك البطاقات أو أوراق الاقتراع في صناديق اقتراع مقفلة، حيث كان يتم فرزها وعدها بعد انتهاء الاقتراع .ومؤخراً تم ابتكار نظام جديد يدعى نظام التوثيق المباشر للاقتراع الإلكتروني، حيث يقوم النظام بتدوين وتوثيق صوت الناخب ليس من خلال ورقة اقتراع، إنما من خلال شاشة إلكترونية يتم تشغيلها من قبل الناخب، بحيث تظهر على الشاشة قائمة الخيارات

ويقوم الناخب باختيار من يرغب منها. بعد ذلك يقوم النظام بمعالجة صوت الناخب إلكترونياً من خلال برنامج كمبيوتر خاص، وبتوثيق بيانات الصوت وصورة الاقتراع في ذاكرة الجهاز الداخلية. ويمكن لهذا النظام إنتاج جداول العد ونتائج الأصوات بشكل مطبوع ، أو تخزينها على أحد الوسائل المحمولة لتخزين الذاكرة المتعددة.

٢. تكنولوجيا المسح البصري Optical Scanning technologies (OST)

في سبعينات القرن العشرين تم اختراع وتطوير النظم التي تعمل من خلال ماسح ضوئي قادر على قراءة العلامات الضوئية. وفي هذه الحالة، يقوم الناخب بالتأشير بعلامة ما على اسم المرشح المنتخب على ورقة الاقتراع، ويقوم الماسح الضوئي بقراءة تلك العلامات على أوراق الاقتراع وبحساب مجموع الأصوات. وهذه النظم يمكنها عد الأصوات في نفس اللحظة التي يقوم فيها الناخب بالإدلاء بصوته، أو يمكن إعدادها لتنفيذ عملية العد بعد إقفال باب الاقتراع وليس قبل ذلك(Thompson,2008,PP:78-81).

النموذج التطبيقي الثالث

استخدام الوسائل التكنولوجية للمساعدة في تنفيذ عمليات عد الأصوات اليدوية

يسهل استخدام وسائل الاقتراع الإلكتروني، على اختلاف أنواعها، في ظل استخدام نظم انتخابية بسيطة، مثل نظام الفائز الأول أو نظم القائمة. ففي هذه الحالات يمكن للناخبين الإشارة إلى اختيارهم بشكل سهل وبسيط نسبياً، من خلال وضع إشارة أو علامة واحدة أو الضغط على زر واحد مثلاً.إلا أنه من الأصعب استخدامها، أي أنظمة الاقتراع الإلكترونية المختلفة، في ظل استخدام نظم انتخابية أكثر تعقيداً، والتي توفر فرصة للقيام باختيارات متعددة أو مركبة، أو تستند إلى قيام الناخب بترتيب المرشحين أو الكيانات السياسية أو القوائم رقمياً حسب الأفضلية. إلا أنه يمكننا أن نتوقع بأن أنظمةً إلكترونية مستجدة ستتمكن من تحقيق متطلبات هذه النظم الانتخابية في المستقبل القريب، استناداً إلى التقدم التكنولوجي المتسارع من حولنا. إلا أن تلك الأنظمة القادرة على الإيفاء بمتطلبات النظم الانتخابية المعقدة ما زالت غير موجودة أو شائعة .أما الحل الوسط الذي يبدو أنه الأفضل حالياً، فهو متابعة العمل بأوراق الاقتراع التقليدية (الورقية)، وفي نفس الوقت استخدام وسائل إدخال البيانات المختلفة لإدخال البيانات المدونة على أوراق الاقتراع إلى قاعدة بيانات. حيث يقوم برنامج الحاسوب المتخصص بمعالجة تلك البيانات، وإتمام عمليات العد والفرز المطلوبة وإعداد نتائج الانتخابات. وهو ما يلغي الحاجة للقيام بعمليات العد اليدوي للأصوات، في الوقت الذي يوفر وسيلة أسرع وأكثر دقة (Grossman,2009,PP:7-14) .لذلك يجب تصميم النماذج الخاصة بعمليات إدخال البيانات بما يضمن الحد من إمكانيات ارتكاب الأخطاء وتسهيل عملية الإدخال بحد ذاتها. ومن المعتاد تصميم نماذج لإدخال البيانات تكون نسخة طبق الأصل عما يراه المدخل على شاشة الحاسوب. ويجب التأكيد أثناء تدريب القائمين على تعبئة النماذج يدوياً على ضرورة توخي الدقة والحذر أثناء التعبئة، ووضوح البيانات ودقتها(Thompson,2008,PP:60-65). يجب تدقيق البيانات المدخلة في أي نظام عد إلكتروني ومطابقتها مع البيانات الأصلية الموثقة على النماذج. وهو ما يمكن القيام به من خلال المطابقة اليدوية، أو من خلال اعتماد ما يعرف بعمليات الإدخال المزدوجة أو الثنائية العمياء، والتي تتم من خلال قيام شخصين منفردين، كل على حدة، بإدخال ذات النموذج وذات البيانات بشكل متوازي، واستخلاص النتائج على أساس التطابق التام بين عمليتي الإدخال في كل حالة بالاضافة الى إعداد نسخة احتياطية من البيانات بشكل دوري معتاد مع وجود جهاز الكتروني إضافي احتياطي يدعى(الخادم) ، بالإضافة إلى وجود وسائل احتياطية لتوريد الطاقة في حال انقطاع التيار الكهربائي فجأةً، حتى في البلدان الأكثر تطوراً(النموذج العراقي في ادخال البيانات خير مثال على ذلك).

النموذج التطبيقي الرابع

اعتماد اللجوء للوسائل التكنولوجية لنقل نتائج العد:

لقد قامت بعض البلدان بتجربة وسائل الإتصال التي تستخدم تكنولوجيا الحاسوب لنقل النتائج، حيث يقوم موظف محطة الاقتراع بإدخال نتائج العد في محطته من خلال مفاتيح الهاتف، عندما يطلب منه ذلك من قبل حاسوب العد والنتائج الموجود في المركز. وهنا ما زلنا بصدد استخدام أوراق وطريقة اقتراع تقليدية، وعد يدوي للأصوات في محطة الاقتراع بطبيعة الحال، حيث تنحصر أتمتة العملية في مسألة نقل النتائج من محطات الاقتراع إلى المركز وتجميعها.وفي هذه الحالة، يقوم الموظف بالاتصال برقم هاتفي محدد، وبعد أن يطلب منه الحاسوب من خلال رسالة صوتية مسجلة، يقوم الموظف بإدخال رقمه السري الشخصي الذي تكون الإدارة الانتخابية قد حددته له مسبقاً، وذلك من خلال مفاتيح الهاتف. وبعد تحقق الحاسوب من الرقم السري، يطلب من الموظف إدخال رقم الدائرة الانتخابية ورقم محطة الاقتراع.بعد ذلك، ومن خلال الرسالة الصوتية المسجلة، يقوم الحاسوب بسرد أسماء المرشحين أو القوائم حسب الترتيب الوارد على ورقة الاقتراع. وبعد سماع اسم كل مرشح أو قائمة، يقوم الموظف بإدخال عدد الأصوات الحاصل عليها، دائماً من خلال الضغط على أزرار أو مفاتيح الهاتف الرقمية. من ثم يطلب الحاسوب من الموظف، بعد كل مرشح، التأكيد على عدد الأصوات الذي تم إدخاله، من خلال الضغط على مفتاح معين من مفاتيح الهاتف. وفي حال لاحظ الموظف وجود خطأ ما يمكنه إلغاء العدد الموثق وإعادة العملية للتصحيح. ويتكرر ذلك حتى الانتهاء من توثيق كافة النتائج في المحطة.وان إيجابيات هذه الوسيلة : سرعة إيصال وتجميع النتائج الأولية للانتخابات، والحد من أعداد الموظفين لاستقبال ومعالجة الاتصالات الهاتفية من قبل موظفي الاقتراع ، والقيام بتجميع النتائج.أما العائق الرئيسي أمام استخدام هذه الوسيلة فيتمثل في توفر شبكة هاتفية رقمية، وتوفر أجهزة هاتف رقمية تعمل بتكنولوجيا الاتصال الرقمي في كافة محطات الاقتراع. واعتياد الموظفين على هذه التكنولوجيا، و تدريب خاص من أجل بناء مستويات ثقة مقبولة في النظام(Schneir,2004,PP:76-79).

انظمة الاقتراع الالكتروني العالمية

١.نظام التصويت الالكتروني في الانتخابات الأمريكية

منذ الانتخابات الرئاسية التي أجريت في العام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة، تهافت تجّار القطاع الخاص إلى تطوير أنظمة إقتراع الكترونية متكاملة جاهزة ،لا سيما بعد إقرار قانون " **فلنساعد أميركا على الاقتراع** " الذي رصد له مبلغ (٣،٨) بليون دولار أميركي من الأموال الفدرالية لتطوير تكنولوجيا الاقتراع وتُقدم هذه الأنظمة المختلفة الأشكال عامة إلى السلطات الانتخابية كحلول جاهزة ثابتة.

٢.نظام التصويت الالكتروني في الانتخابات البرازيلية

تطوّر اعتماد البرازيل الاقتراع الالكتروني على الصعيد الوطني خلال سنوات عديدة وجرى تفصيله وفقاً للمتطلبات المحددة والموسّعة التي فرضتها السلطات الانتخابية الفدرالية. وبعد أن تلقّت دعم جهات متخصصة حكومية أخرى، أصدرت السلطات الانتخابية "طلب اقتراحات"(RFP) ووجهته إلى القطاع الخاص لتصميم وانتاج آلة خاصة بالاقتراع الالكتروني. وقد رسى المشروع على أحد المتنافسين إثر مباراة صارمة من الفحص والتحليل لانتاج هذه التكنولوجيا المتكاملة لاجراء الاقتراع الالكتروني .

٣.نظام التصويت الالكتروني في الانتخابات الهندية

أحد الإنجازات الهندية في مجال الانتخابات، هي التصويت الإلكتروني فإبتكروا " **ماكينة تصويت إلكترونية** " ويتم إجراء عملية التصويت بهذه الماكينة دون حاجة إلى طباعة أوراق الانتخاب. وتضمن هذه الطريقة دقة وسرعة أكثر في التصويت، ووفراً في التكاليف بإلغاء عملية طباعة بطاقات الانتخاب ونقلها وتخزينها وتوزيعها على اللجان، كما أنها تيسر

عملية عد الأصوات ومن ثم سرعة إعلان النتيجة، وباستخدام تلك الماكينة فلا مجال لوجود أصوات باطلة،وتتكون الماكينة من وحدتين: إحداهما للتحكم والأخرى للتصويت ويستخدمها الناخبون، وتعمل على بطارية (٦) فولت ، وتستطيع الماكينة تسجيل (٣٨٤٠) اسماً للناخبين وتسجيل أسماء ورموز ١٦ مرشحاً، وقد لقي استعمال الماكينة ترحيب الفلاحين والأميين في الهند،وتجدر الاشارة الى ان كلفة هذا الجهار لايتجاوز الـ(٢٠٠) دولار امريكي(Schneir,2004,PP:96-98) .

الفصل الثالث

الاعتبارات الستراتيجية

وصف(Laudon,2000) تحديات استخدام التكنولوجيا عبر تطبيق استراتيجية الكلفة المنخفضة وتقرير الاجراءآت ، بالاستفادة من نظم المعلومات وماتهيئهُ التكنولوجيا عبر تقنياتها من خدمات للادارات كي تقدم حلولاً للاعمال عبر الكلف المنخفضة وزيادة الخدمة(Laudon,2000,P:34).ان النظر الى التحديات عبر عصر المعلومات الذي يرافقه اتساع التغيير يجلب تحديات اخرى هائلة ، كذلك تغيير العقول يتطلب الاعتراف بها والتعامل معها للبقاء في عالم يتسم بالتجدد والابتكار والفاعلية وشخص(Hellriegel&eal.,1992) أربعة تحديات تواجه الادارات عند استخدامها للتكنولوجيا هي:

١.ينبغي أن تُصمم الادارة بشكل يُهيئ فرصاً للتعلم المنظمي ونجاحه.

٢.ينبغي ان يحقق المدراء اسس قوة الادارة التي يؤلف التغيير مصدراً لها.

٣.ينبغي ان تجد الادارات أساليب تعتمدها الموارد البشرية وفرق العمل في المستويات الدنيا فيها لتطوير ما يمتلكونه من أفكار.

٤.ينبغي ان تعترف الادارات بحقيقة ان العالم قرية صغيرة(Hellriegel&eal.,1992,P719-20).ولما كانت الأفكار نتاج فعل قوة التفكير ، فالاعتبارات الستراتيجية تجسدها تساؤلات ستراتيجية تدور حول طبيعة التصور والتفكير بالتكنولوجيا ومدى تطبيقها في العمليات الانتخابية لتحقيق كفاءة اداء وسط تكامل خدمة تكنولوجيا على صعيد ادارة البيانات وشبكات الاتصال والمعلوماتية ويستثمر هذا في سياق اعتبارات لابد من دراستها بعمق من قبل الادارة الانتخابية وان تضعها على طاولة الحوار مع الشركاء بغية حصولها على الثقة في بيئة تنذر مستقبلاً بزوال الاعتبارات التكنولوجية التي ظفرت بها المفوضية في مجال جمع النتائج واعلانها ، لعدم وضوح القرار السياسي وعلى المفوضية استثمار نجاحاتها في مجال الاداء وفي استغلال مكامن قوتها للتخفيف من التحديات التي ستواجهها مستقبلاً .والمحاور الثلاث الرئيسة الآتية تفصح عن قياس مدى تطبيق الاعتبارات الستراتيجية عند استخدام التكنولوجيا في الانتخابات العراقية وكما يلي:

١. جمع النتائج واعلانها:

في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع العراقي ، لابد من فحص التحديات التي ستحيط بالعمليات الانتخابية فيما لو تم استخدام التكنولوجيا بنسبة ١٠٠% ،آخذين بالنظر اعتبارت ستراتيجية يمكن اعتمادها، فالادارة الانتخابية استطاعت جمع النتائج واعلانها الكترونياً وهذا مدخل يعتبر مقبول لتطبيق التكنولوجيا في الانتخابات ، والذي يبدو أنه الأفضل حالياً، ويتلخص في متابعة العمل بأوراق الاقتراع التقليدية (الورقية)، وفي نفس الوقت استخدام وسائل إدخال البيانات المختلفة والمدونة على أوراق الاقتراع إلى قاعدة بيانات. حيث يقوم برنامج الحاسوب المتخصص بمعالجة تلك البيانات، وإتمام عمليات العد والفرز المطلوبة وإعداد نتائج الانتخابات حيث تم تصميم البرامج واستمارات النتائج والمطابقة الخاصة بعمليات إدخال البيانات بما يضمن الحد من ارتكاب الأخطاء وتسهيل عملية الإدخال بحد ذاتها.

وكما هو الحال بالنسبة لأي نظام لعد الأصوات، يجب على النظم الإلكترونية أو المؤتمتة أن تشتمل على وسائل تدقيق وتحقق داخلية مبنية ضمنها. حيث يجب أن يشتمل النظام على وسائل متابعة واضحة لتدقيق مختلف مراحل عملية

العد وضبطها، ويجب استخدام الأعداد التجميعية ونتائج الجمع لمطابقتها مع الأعداد المعبئة في الخانات المختلفة للنموذج، بحيث يمكن التحقق من أن النتيجة صحيحة وتساوي مجموع ما تم عدهُ أو إدخالهُ،وهذا ماتم فعلا في نظام جمع النتائج التقني المعمول به في المفوضية.وتم تدقيق البيانات المدخلة في نظام العد إلكتروني ومطابقتها مع البيانات الأصلية الموثقة على النماذج. من خلال اعتماد ما يعرف بعمليات الإدخال المزدوجة والثنائية والثلاثية العمياء(تم استخدام الادخال الثلاثي في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠)، والتي تتم من خلال قيام ثلاثة اشخاص، كل على حدة، بإدخال ذات النموذج وذات البيانات بشكل متتالي، واستخلاص النتائج على أساس التطابق التام بين عمليتي الإدخال في كل حالة وكذلك الحال بالنسبة لعمليات التدقيق حيث قامت الادارة الانتخابية وفي مركز ادخال البيانات بتدقيق الادخال الالكتروني على ثلاث مراحل لضمان الادخال الصحيح لطمأنة المرشحين على اصواتهم. الان هذه التقنية الالكترونية المستخدمة اخفقت بعض الاعتبارات في تسويقها لدى اصحاب القرار السياسي والشركاء والمواطنون وهي (الثقافة ،الثقة ، الخبرات التقنية ، تقييم الكفاءة، الشفافية ، المرونة ، والقرار السياسي) والتي تم التطرق الى مفاهيمها سلفاً والموضحة في الخارطة ادناه:(المصدر:الاعتماد على السياق النظري والتطبيقي للبحث)

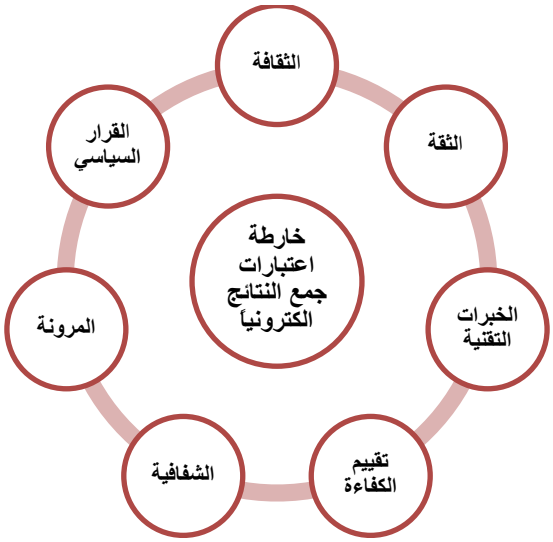

الشكل(١) خارطة الاعتبارات الستراتيجية لعملية جمع نتائج الانتخابات واعلانها

٢.الكشف عن هوية الناخب الكترونياً:

استخدمت المفوضية وسائل عدة لفحص هوية الناخب يوم الاقتراع عن طريق انشاء سجلاً ورقياً يوضع في محطات الاقتراع يستدل به على هوية الناخب ولم تحظ هذه العملية بالقبول الشامل من قبل الناخبين او الكيانات السياسية بسبب عدم وجود اسماء بعض الناخبين في السجلات الانتخابية لظروف مسؤول عنها الناخب بالدرجة الاولى والمفوضية ثانياً .

اما فيما يخص الناخب فالظروف التي مر بها العراقيين من اقتتال طائفي وتهجير داخل وخارج العراق ادت الى اهمال الناخب لبياناته الانتخابية والذي انعكس سلباً عليه يوم الاقتراع، بالاضافة الى انتشار الفساد الاداري في وزارة التجارة التي يقع عليها اصدار البطاقة التموينية والتي اعتمدت المفوضية على بياناتها في انشاء سجل الناخبين ادت الى حرمان شريحة من الناخبين من الانتخابات وهذ الحالة تنحسر وتتسع بحسب جهود المفوضية في هذا المجال،واستعملت المفوضية عدة وسائل لجمع البيانات في قواعد بيانات الكترونية بهدف طباعتها في سجل ناخبين موحد يوزع على المحطات بحسب رب الاسرة ، او الحروف الابجدية ، ثم وزع السجل على وفق مراكز التسجيل. وفي كل مرة يفقد بعض الناخبين اماكن انتخاباتهم بسبب هذا الارباك المستمر في اعتماد الالية في إحكام سجل الناخبين من وجهة نظر المفوضية،ولجأت المفوضية مؤخرا الى اعتماد بطاقة معلومات الناخب التي شابها الكثير من التلكؤ بسبب:

أ. **انها لم تصل الى الكثير من الناخبين.**

ب. ظهرت عيوب كثيرة في المعلومات التي فيها، دليل ان سجل الناخبين المستخدم يحتوي هذه العيوب.

ج. لم يلتزم الناخب باعتمادها لتصحيح بياناته.

د. اتخذها الناخب دليل يظهره يوم الانتخاب للكشف عن اسمه في مركز الاقتراع وظهر انه ليس في هذا المركز لاتخاذ المفوضية اكثر من الية لانشاء سجل الناخبين. ولو اتبعت المفوضية المسار الاقصر في الجهد والمال لما تكبدت الخسائر الكبيرة في صرف المبالغ الطائلة لكل فترة تسجيل واستنفذت وبددت جهودها من خلال:

أولاً. استخدامها التكنولوجيا في اصدار بطاقة الناخب الذكية المعتمدة بالتعاون مع الوزارات ذات العلاقة " التجارة والداخلية والدفاع والهجرة والمهجرين والخارجية" بفريق عمل موحد.

ثانياً. تطبيق ماجاء في خطتها الستراتيجية باصدار البطاقة الذكية للناخبين ولو على دفعات بحسب المحافظات لكان اليوم نسبة اكثر من ٥٠% من الناخبين لديهم بطاقة الناخب الذكية يتلوها توفير اجهزة الكشف عنها الكترونيا في يوم الاقتراع ، والشكل التالي يوضح الاعتبارات الستراتيجية لاستخدام هوية الناخب الذكية :

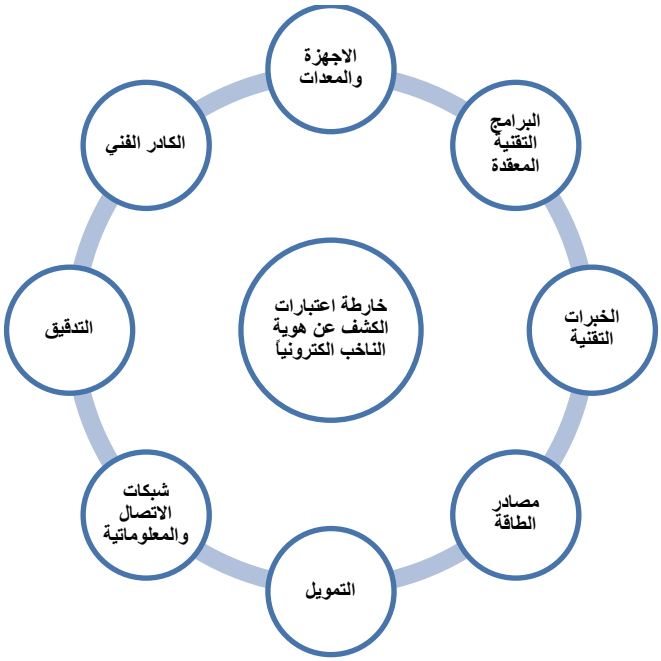

الشكل (٢) خارطة الاعتبارات الستراتيجية التي سترافق بطاقة الناخب الذكية

٣.التصويت الالكتروني:

وهي عملية اجراء التصويت بالاجهزة التكنولوجية دون حاجة إلى طباعة أوراق الانتخاب. وتضمن هذه الطريقة دقة وسرعة أكثر في التصويت، ووفراً في التكاليف بإلغاء عملية طباعة بطاقات الانتخاب ونقلها وتخزينها وتوزيعها على المحطات الانتخابية، كما أنها تيسر عملية عد الأصوات ومن ثم سرعة إعلان النتيجة، وباستخدام تلك الاجهزة فلا مجال لوجود أصوات باطلة.حيث سيتمكن الناخب من الإدلاء بصوته بالضغط في وحدة التصويت على الزر المقابل لاسم المرشح أو الرمز الذي يختاره وبعد قيام الناخب بالتصويت تغلق وحدة التصويت ولا يستطيع ذات الناخب التصويت أكثر من مرة، وقد يقال إنه من غير المناسب استخدام اجهزة تصويت معقدة ومتطورة في بلد لا تزال فيه نسبة معتبرة من الأميين، ومصادر الطاقة غير مستمرة والقرار السياسي غير واضح والثقة بالتصويت الالكتروني موضع شك ورفضه من قبل الكيانات الخاسرة وضعف الكوادر العاملة على هذه التقنية وعدم وجود الاهداف الستراتيجية التي ستحقق هذه التقنية وفق التطبيق المنطقي لها ، والرد على ذلك: أن استخدام الاجهزة الالكترونية أيسر من التصويت الورقي، فالناخب لا يحتاج

لأكثر من أن يضغط على الزر المقابل للاسم أو الرمز الذي يختاره، وللاعتبارات اعلاه ان الوقت مبكراً جداً لادخال التصويت الالكتروني الى الانتخابات العراقية لحجم الكيانات الكبير والذي يفوق الـــ(١٠٠) كيان سياسي ، وعدد المرشحين الذي يفوق الـــ(١٠٠٠) مرشح والذي غادرته معظم الدول الديمقراطية المتقدمة وبدورها هذه الارقام ستربك الناخب المتعلم في التصويت الالكتروني فكيف بالاميين ، والشكل أدناه يوضح حجم الاعتبارات الكبير الذي ستواجهه المفوضية لو اقدمت على التصويت الالكتروني .

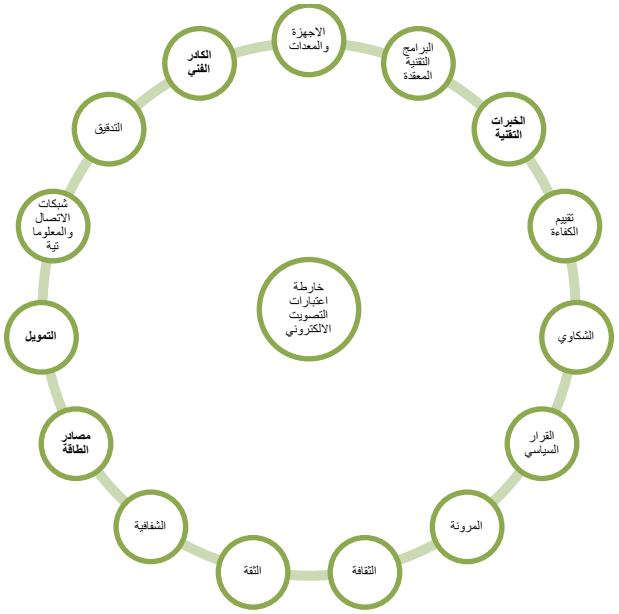

الشكل(٣) يوضح خارطةالاعتبارات الستراتيجية في التصويت الالكتروني

والجدول ادناه يوضح الاعتبارات الستراتيجية التي يجب الاخذ بها عند استخدام التكنلوجيا في الانتخابات

الجدول(١) يوضح الاعتبارات الستراتيجية

ت	الاعتبارات	توضيح الاعتبار
١	الثقافة	ضرورة إشاعة ثقافة تكنولوجيا الانتخابات في توعية للناخبين والكيانات السياسية وانها عملة الانتخابات في المستقبل.
٢	الاجهزة والمعدات	توفر الاجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا في الانتخابات، وفي حال توفرها عليها ان تعمل على خزنها وصيانتها بهدف استخدامها بشكل أمثل مستقبلاً.
٣	البرامج	راع في اقتناء البرامج االمساعدة في تشغيل الاجهزة والمعدات المستخدمة في العمل الانتخابي المستقبلي على ا تكون برامج عالمية ومعتمدة .
٤	توفر الشبكات	ضرورة ادامة وتطوير شبكات الاتصالات والمعلوماتية في جميع المكاتب الفرعية للمفوضية.
٥	مصادر الطاقة	توفير مصادر الطاقة البديلة باستمرار واكمال النواقص ان وجدت.
٦	الكادر المؤهل	توفر كادر تقني مدرب تدريب عالي وقادر على اداء الاعمال الخاصة بتكنولوجيا الانتخابات.
٧	الثقة	ورة تدعيم الثقة من خلال اطلاع الشركاء على كافة الآفاق التي ترغب المفوضية في الدخول اليها واهمها تطبيق التكنولوجيا.
٨	التدقيق	وجود نظام تدقيق فاعل سواء في اعداد قواعد بيانات سجل الناخبين وعمليات جمع النتائج والعمليات الاجرائية الاخرى.
٩	الشكاوى	د نظام شكاوى صارم يساعد المفوضية على حل المشكلات الناتجة عن الشكاوى باقصر وقت ممكن وباقل الجهو
١٠	القرار السياسي	تسعى المفوضية باستمرار على استحصال قرار سياسي موحد من قبل الكينات السياسية كافة فيما يخص تطبيق

		التكنولوجيا في الانتخابات.
١١	التمويل	البحث عن مصادر التمويل لتأمين اموال تكفي لتنفيذ التكنولوجيا في عملية الاقتراع.
١٢	الخبرات التقنية	ضرورة بناء الكوادر المحلية العاملة في المفوضية على اعلى مستوى تمكنها من قيادة التكنولوجيا في المفوضية.
١٣	المرونة	تبدي القيادات في المفوضية مرونة عالية في التعامل مع مفاهيم ومحاور التكنولوجيا المراد تطبيقها في الاحداث الانتخابية.
١٤	الشفافية	دة من الوسائل المدعمة للعمل التكنولوجي لانها تنمي تحمل المسؤلية والمسائلة وبالتالي على الادارة الانتخابية تضع نصب عينيها هذا الأمر.
١٥	تقييم الكفاءة	تماد التكولوجيا يعني القيام بدراستها بشكل جيد وبما يتناسب والامكانات الموجودة في الادارة الانتخابية ومديات الدفاع المهني في المستقبل.

المحفظة الستراتيجية

اعتمد الباحث في بحثه هذا على استخدام المحفظة الستراتيجية من خلال تقديم رؤية خاصة تستند الى دور العقل الستراتيجي للإدارة الانتخابية في تحليلها وتفسير حركتها والتنبؤ بها أبعاداً وخيارات ستراتيجية ،وتعتبر المحفظة من اسهل الطرق واسرعها في اعتماد ادارة ستراتيجية فعالة لتطبيق التكنولوجيا في الانتخابات. فابعاد المحفظة هي:الامكانات(نقاط القوة والضعف)، والفرص الستراتيجية ، والتهديدات الستراتيجية. وبالتالي الكشف عن الموقع الاستراتيجي للمفوضية بانها:

– مؤسسة ذات ستراتيجية **مبادرة وتنافسية** في اعتماد التكنلوجيا كمحور اساسي في العمل الانتخابي.

– مؤسسة ذات ستراتيجية **توزيع مهام** تعتمد توزيع ادائها الانتخابي على اكثر من محور تجنباً لتعارض القرار السياسي مع انشطتها وبالتالي لاتحرج في تبنيها لمفهوم اداء واحد في تنفيذ العملية الانتخابية.

–مؤسسة ذات ستراتيجية **تحول**،أي تقر بانها ستتحول نهائياً من العمل التكنلوجي في تنفيذ الانتخابات الى العمل النمطي الذي يمارس فيه العاملين الاجراءات النمطية للانتخابات التقليدية .

–مؤسسة ذات ستراتيجية **دفاع** مستمرعن ادائها ، وهذا ماتفعله المفوضية الآن .

تحليل المحفظة الستراتيجية

– تحليل البيئة الداخلية للتكنولوجيا في المفوضية العليا للانتخابات/ نقاط القوة

١– ادارة انتخابية مهنية.

٢– وجود بنى تحتية للاجهزة والمعدات المختصة بتكنولوجيا الانتخابات.

٣– وجود ورش تدريبية متخصصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وادارة البيانات.

٤– وجود اقسام متخصصة في تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات.

٥– وجود هيكل تنظيمي ولوجستي لتنفيذ التكنولوجيا في الانتخابات.

– تحليل البيئة الداخلية للتكنولوجيا في المفوضية العليا للانتخابات /نقاط الضعف

١– قلة الكادر المؤهل لاستخدام التكنولوجيا في المفوضية.

٢– انعدام الكوادر المؤهلة لبناء برامج لقواعد البيانات.

٣– قلة التخصيصات المالية لبناء تكنولوجية حديثة.

٤– قلة الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥– المركزية والبيروقراطية عامل اساسي في عدم وصل الكادر الى الاحترافية.

ـ تحليل البيئة الخارجية للتكنولوجيا في المفوضية العليا للانتخابات/الفرص

١- وجود تمويل خارجي .
٢- وجود خبرات اجنبية في مجال قواعد البيانات.
٣- وجود خبرات اجنبية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
٤- بالامكان تأمين اجهزة ومعدات مختصة بالتكنولوجيا من قبل فريق المساعدة الدولي.
٥- وفرة ورش تدريبية احترافية يؤمنها فريق المساعدة الدولي .

ـ تحليل البيئة الخارجية للتكنولوجيا في المفوضية العليا للانتخابات/التحديات

١- انعدام الثقة من قبل الشركاء في المفوضية وخصوصا في تكنولوجيا الانتخابات.
٢- عدم وجود نية حقيقية في المصادقة على الهيكلية وتثبيت الكادر في المفوضية.
٣- هيمنة الفريق الدولي على النشاطات التنفيذية بخصوص تكنولوجيا الانتخابات.
٤- عدم اعطاء الخبراء العراقيين الدور الحقيقي في مجال بناء قواعد للبيانات .
٥- عدم الملم الشركاء باللوائح والانظمة الانتخابية مما يؤثر سلبا على نجاح تكنولوجيا الانتخابات.

والنموذج التالي يوضح الستراتيجية التي تنطبق على المفوضية بحسب تحليل ابعادها:

نموذج المحفظة الستراتيجية

	قوة كثيرة	***ضعف كثير***
ص كثيرة	***راتيجية المبادرة***	***راتيجية التحول***
يات كثيرة	***راتيجية التنويع***	***راتيجية الدفاع***

وبناءاً على ذلك ووفقاً للتحليل البيئي لواقع المفوضية المعاش اصبح لزاماً على الادارة الانتخابية ان تضع نصب عينها الستراتيجية التي تنطبق عليها فعلاً عند الشروع بتنفيذ عمل انتخابي مستقبلي وان لاتتسرع في تطبيق التكنلوجيا مالم تعمل على فحص دقيق لبيئتها الداخلية(القوة الضعف) والخارجية(الفرص والتهديدات).

التوصيات

١. استحداث دائرة تكنولوجيا الانتخابات تأخذ على عاتقها ادارة تكنولوجيا الانتخابات على ان تضم اقسام ادارة البيانات وسجل الناخبين وتكنولوجيا المعلومات بالاضافة الى ادارة المعرفة التكنولوجية.
٢. انتهاج الرؤية الخدمية وليست الإجرائية لمنظومة أتمتة العملية الانتخابية.
٣. اعتماد إستراتيجية المكتسبات السريعة من خلال التطبيق المرحلي والمتدرج والممنهج.
٤. راجعة التشريعات ذات الصلة لتفعيل الإستخدام التكنولوجي فيما يتعلق بالانتخابات .
٥. توسيع دائرة الحوار مع الشركاء من خلال المؤتمرات والورش المشتركة والتواصل لتثبيت القناعات بادخال التكنلوجيا للحدث الانتخابي.
٦. تدشين حملات توعية وتوضيح لمزايا الإستخدام التكنولوجي في الانتخابات والضمانات التي يحققها لنزاهة الانتخابات.

الخاتمة

إن التكنولوجيا المرنة تكون على الأرجح فعالة التكلفة ومستدامة وفي حالات البيئات الانتقالية كالعراق يُحبذ تجنب شراء التكنولوجيا شديدة التخصص وغير المرنة، واستبدال ذلك بتكنولوجيا سهلة الاستخدام وتنال رضا الناخبين وضمان عدم تعرض مصداقية العملية الانتخابية للخطر، من خلال اعتماد عدد من الستراتيجيات: كوضع تعريف واضح لأهداف

التكنولوجيا ،واستخدام عمليات المشاورة المفتوحة والمعتادة مع كافة أصحاب الشأن ، وتوفير مستويات ملائمة من الأمن للمهام المختلفة في العملية الانتخابية، والتحقق من توافر الموارد المالية لسد تكلفة التنفيذ والصيانة والتدريب، والاستفادة من الفريق الدولي لبناء خبرات عراقية في التكنولوجيا وفق الاسس ذاتها المتبعة في بناء كوادرهم في التخصصات ذاتها.

المصادر

١. ديون،شون،٢٠٠٦،كنولوجيا امعلوما:الانتخبات والتكنولوجيا،اشكال الادارة الانتخابية ،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،السويد.

٢. عنيدة،غيث علي،٢٠١٠،نظام آمن للتصويت الالكتروني، عمان، الاردن.

٣. ميشيل،ساندرا،٢٠٠٩، المبادئ الارشادية لاستخدام التكنولوجيا في الانتخابات،ورقة عمل مقدمة الى مجلس المفوضين ،المفوضية العليا المستقلة للانتخابات،بغداد ،العراق.

References

4. Buchsbaum, T. ,2004,"E-voting: International developments and lessons learnt".Proceedings of Electronic Voting in Europe Technology, Law,London.

5. Grossman, Wendy M ., 2009, "Why machines are bad at counting votes". London: The Guardian. Retrieved 2009-07-14.

6. Hellriegel,D.,Slocum,J.W.,&Woodman,R.W.,2001,New information Technology,New York.

7. Laudon,K.C.,2000,Management Information System:Organization &Technology, New Jersey.

8. Lipnack,j &Stamps,j.(1997),Organizations with technology NY,john Wiley And Sons,Inc

9. Ohmae K.,1982,The Mind of The Strategist: The Art of Japanese Business, New York.

10. Padgett, Tim, 2007, "Voting out E Voting Machines" Time Magazine. Retrieved November 28, 2007.

11. Porter, M.E. (1996) "What is Strategy?" Harvard Business Review, Nov..Dec.

12. Rosenfeld, Steven, 2007, The Fallout from California's Ban on Electronic Voting Machines.. Retrieved November 27, 2007.

13. Schneier, Bruce ,2004, open Democracy What's wrong with electronic voting machines.

14. Simons, Barbara, 2007, "California: The Top to Bottom Review." The Voter. Retrieved November 27.

15. Thompson, Clive 2008, "Can You Count on Voting Machines?". The New York Times. Retrieved March 29.